

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Permanent Mission of the  
UNITED ARAB EMIRATES  
to the United Nations  
New York

البعثة الدائمة  
لدولة الامارات العربية المتحدة  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

بيان

سعادة السفير أحمد عبد الرحمن الجرمن

المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة  
لدى الأمم المتحدة

أمام

المناقشة العامة - اللجنة الأولى  
المعنية  
بنزع السلاح والأمن الدولي

الدورة الـ 63 للجمعية العامة

نيويورك 7 أكتوبر 2008

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء.

السيد الرئيس،

يسعدني في البداية وباسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة، وإننا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في تعزيز مداواتنا الرامية إلى تقريب تصوراتنا فيما يتصل بمسائل نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي، كما ونؤيد البيان الذي أدلى به مندوب كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تتعقد أعمال اللجنة الأولى هذا العام في ظل اجواء معقدة من الشك وعدم اليقين، الناجمين عن بروز وتصعيد بعض حالات التوتر والصراعات القائمة، وتنامي حالة إنعدام الامن الجماعي كنتيجة حتمية لاستمرار التهديد الدولي الكامن في بقاء الترسانات القائمة لاسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وأيضاً كنتيجة حتمية للمحاولات المتواصلة لبعض الدول غير الحائزة للحصول على أسلحة مشابهة، وذلك في إطار مفهومها الذاتي لمسألة الردع الأمني، متجاهل بذلك جملة الإتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف التي تحظرها وتدعوا إلى إزالتها.

كما وأن التحديات التي تواجه مسألة الأمن والسلام الدوليين لم تعد تقتصر فقط على تسابق الدول على التسلح بأنواعه، وإنما شملت أيضاً أشكال أخرى من التحديات والمخاطر الجديدة كالتهريب المنظم والمنهجي للسلاح بأنواعه، بما في ذلك المواد الخطرة والحساسة، الأمر الذي عزز معة من احتمالات تسرب ووصول هذه الأسلحة الخطيرة إلى يد العناصر المتطرفة والخارجة عن إطار القانون.

السيد الرئيس

إننا وإذ يقلنا هذا التنامي الملحوظ لعمليات التسلح الاستراتيجي الرأسي والأفقي بأنواعه، فضلا عن حجم النفقات المتزايدة التي تهدر عليها سنويا مقارنة بحجم الميزانيات المخصصة لبرامج التنمية العالمية، نؤكد على أن التنفيذ المتمدد الأطراف للخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر السادس المعني باستعراض المعاهدة، هي الاسلوب الوحيد الفاعل والقابل للبقاء لتحقيق أهدافنا المشتركة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وعليه فإننا ندعوا إلى ضرورة إطلاق عملية جادة من التعاون الأمني الدولي تكون ملزمة للجميع، وترتكز في منطلقاتها على إحترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كما وإننا وإذ نتطلع إلى نجاح الاعمال التحضيرية الخاصة بمؤتمر عام 2010 لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، والذي يصادف هذا العام الذكرى الأربعين لفتح باب التوقيع عليها، ندعوا الى تعزيز أهداف عالمية هذه

المعاهدة وإعادة بناء الثقة بها، وذلك في إطار عملية دولية أوسع مرتكزة على سيادة القانون ومبدأ تعددية الأطراف، ونؤكد في هذا السياق على ضرورة الالتزام بما يلي :

أولاً: حث الدول النووية على الدخول في مفاوضات جادة تتعزز فيها إرادتها السياسية اللازمة من أجل القضاء المنهجي والتدريجي والمتعدد الأطراف لترساناتها العسكرية الإستراتيجية، وفي إطار زمني محدد، وذلك تقيداً بالتزاماتها القانونية والأخلاقية الكاملة والمنصوصة في جملة معاهدات وبروتوكولات نزع السلاح وعدم الإنتشار النووي.

ثانياً: مطالبة الدول غير الحائزة التي تسعى لإملاك هذا النوع من الأسلحة إلى إعادة النظر والتراجع عن سياساتها ومواقفها بهذا الخصوص.

ثالثاً: تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد صك عالمي غير مشروطه وفاعل يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من جهة، وأيضاً حق الطبيعي لهذه الدول في الوصول أو الحصول على التكنولوجيات الحديثة المستخدمة للأغراض السلمية والتنمية.

رابعاً: تعزيز الجهود المتواصلة لضمان إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن إحراز المزيد من التقدم في مجال تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة.

السيد الرئيس،

إن الامارات العربية المتحدة والتي تنتهج منذ نشأتها علاقات السلام والتعاون مع جيرانها، ومبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية المقرونة بالاحترام الكامل للقانون الدولي، تعتبر مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والتوازن الأمني الإقليمي وشبه الإقليمي هي في سلم أولويات سياستها الخارجية، وعليه فإننا وإذ يقلقنا المآزق السياسي الراهن الذي يكتنف الجهود الرامية الى تسوية ملف إيران النووي، ندعو الاطراف المعنية وخصوصا جمهورية إيران الاسلامية الى بذل قصاري جهودها وفي إطار من المرونة السياسية اللازمة من أجل حل المسائل العالقة في هذا الملف الحساس بالطرق الدبلوماسية السلمية، وبما يكفل إزالة كافة الشواغل والشكوك حول الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تجنباً لتصعيد الوضع الراهن في منطقة الخليج، كما وفي هذا السياق أيضاً ندعوا المجتمع الدولي إلى الضغط على اسرائيل لحملها على تفكيك وإزالة كافة قدراتها النووية غير السلمية، والاندماج غير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار النووي باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة لها بعد، وإخضاع كامل منشأتها

النووية العسكرية والمدنية إلى نظام الرقابة الشاملة التابعة للوكالة، وذلك تمهيدا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط، عملا بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والأخرى الصادرة عن المؤتمر السادس لمراجعة المعاهدة عام 2000 .

السيد الرئيس

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تشدد على ضرورة تفعيل أهداف تسخير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، كإحدى الدعائم الثلاث التي تركز عليها معاهدة عدم الانتشار، إلى جانب دعائمي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي للحفاظ على توازن النظام الأمني الإقليمي والعالمي، تعيد تأكيد التزامها الراسخ بتوطيد الأمن ومنع الانتشار الذي عبرت عنه صراحة عبر انضمامها لمعاهدات حظر الانتشار النووي، والحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر الأسلحة الكيميائية، كما ونعلن تأييدنا لكافة المقترحات والمسااعي والجهود المبذولة الرامية الى النهوض بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وفقا لسقف الضمانات المسموح به من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وندعو البلدان المتقدمة في هذا الاطار إلى الاستجابة الى حاجات البلدان النامية من الطاقة النووية ومن دون تمييز، ولا سيما من خلال توفير الدعم المالي والتقني وتمكينها من الحصول على المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية المخصصة لأغراض السلمية، وترى الإمارات أن برنامجها النووي السلمي يُمثل نموذجاً عملياً ومسؤولاً للشفافية في توفير احتياجات الطاقة عبر الالتزام بعدم التخصيب وعدم إعادة التصنيع وذلك بمساعدة بعض مؤسسات وحكومات الدول الصديقة وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس

وختاماً إننا وإذ نتطلع إلى تنشيط الجهود العالمية المبذولة لخدمة أهداف نشر الدبلوماسية الوقائية وثقافة السلام، وتطوير آليات الحوار وفض المنازعات وتدبير بناء الثقة، القائمة على مبادئ إحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونبذ الاحتلال الأجنبي، وحل الخلافات القائمة بالطرق السلمية، نأمل بأن تساهم مداولاتنا في إطار هذه اللجنة الهامة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في جوانب نزع السلاح بأنواعه، وبما يعكس على خلق بيئة عالمية خالية من كل أشكال التهديد، وتتكسر بها مجمل الطاقات البشرية والإقتصادية والبيئة خدمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

وشكراً،،